Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 17 | Issue 2 Article 20

6-14-2021

Documenting the narrators in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations توثيق الرواة في حالات مخصوصة عند الإمام أحمد بن حنبل وأثره في الحكم على مروياتهم

Abdul Aziz Al Kubaisi
United Arab Emirates University, albaiad@hotmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Al Kubaisi, Abdul Aziz (2021) "Documenting the narrators in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations توثيق الرواة في حالات مخصوصة عند الإمام أحمد بن حنبل وأثره في الحكم على مروياتهم," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 17: Iss. 2, Article 20.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

توثيق الرواة في حالات مخصوصة عند الإمام أحمد بن حنبل وأثره في الحكم على مروياتهم

أ.د. عبد العزيز الكبيسي*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/٦/٢٩م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٠/٢٦م

ملخص

يتناول هذا البحث مسألة توثيق الراوي الضعيف في حالات معينة، وهيئات مخصوصة، وأثر ذلك في الحكم عليه، وتحديد مرتبته، ودرجة أحاديثه، والتمييز بينها عند الإمام أحمد بن حنبل، وذلك من خلال استقراء أقواله، وتتبع أحكامه في مصنفاته الحديثية المختلفة التي تعد من أقدم المصادر في العلل والرجال، ومرجعا رئيساً لمن جاء بعده، وسؤالات تلاميذه له، والمصنفات التي استقلت بجمع أقواله، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها، وإبراز مدلولاتها، ومقارنة ذلك بما عند غيره من المحدّثين والنقاد.

الكلمات المفتاحية الدالة: الجرح والتعديل– التوثيق النسبي – مناهج النقد.

Documenting the narrators in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations

Abstract

This research deals with an important issue of the order to talk that should be cared for by the science issues, and singled out the classification, so as to need it in the shootout between the narrator, conversations, and reveals the teacher chairman of the monetary approach landmarks when Imam Jalil of the imams of the wound and the amendment, is in documenting the narrator weak in certain cases, the bodies specific, and its impact on his sentence, and to identify his rank, and the degree of his speeches, and to distinguish them, and through the extrapolation of his words, and keep track of its provisions in the various Alhdithip his works.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتتناول هذه الدراسة مسألة مهمة من مسائل النقد الحديثي التي تقوم على إبراز جوانب التوثيق والتعديل في الرواة الضعفاء الذين وثّقوا في هيئات معينة، وحالات مخصوصة، وذلك من خلال تتبع أقوال عَلَمٍ جليل من أعلام المحدثين، وإمام مبرز من النقاد المعتبرين –وهو الإمام أحمد بن حنبل– واستقراء أحكامه في كتبه الحديثية المختلفة، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها، والكشف عن منهجيته في توثيق الرواة توثيقاً نسبياً ومقيداً، ومقارنة ذلك بما عند غيره من الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

* أستاذ، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

ويُعنى هذا البحث بالدراسة النظرية ابتداءً، وذلك من خلال التعريف بمفهوم التوثيق النسبي، وأهميته، وفوائد معرفته، والوقوف عليه، والوسائل التي تؤدي إلى تلك المعرفة، وإتباع ذلك بالدراسة التطبيقية التي تقوم على الاستقراء والتتبع للرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد توثيقاً نسبياً في حالات مخصوصة من خلال كتبه الحديثية المختلفة كالعلل، والسؤالات، وبيان منهجيته في ذلك التوثيق، والكشف عن الألفاظ، والصيغ التي استخدمها، وأثر ذلك في الحكم على رواة الأحاديث، وتحديد مراتبهم، ودرجة أحاديثهم.

أهداف البحث.

١- التنبيه على أهمية الاعتناء بالتوثيق النسبي الذي يقوم على توثيق الراوي في حالة معينة وهيئة مخصوصة، ومعرفة ذلك عند الحكم على أحاديثه، وتصحيح ما يقع فيه بعض المتأخرين والمعاصرين من المشتغلين بالحديث في حكمهم على الراوي الموثق نسبياً بالثقة المطلقة، أو الضعف المطلق، بناءً على إطلاقات السابقين، وعدم تنبههم لمناسبة القول أو الحالة التي وُثّق فيها ذلك الراوي أو ضعّف، مما يترتب على ذلك تصحيح حديث ضعيف أحياناً، أو تضعيف حديث صحيح أحياناً أخرى.

٢- الإسهام في إثراء المكتبة الحديثية ببحث يكشف عن بعض ملامح المنهج لإمام من أئمة الجرح والتعديل، وذلك من خلال التعريف بمصطلح حديثي، لم يلق نصيبه من الدراسة والبيان، على الرغم من أهميته في الكشف عن مراتب رواة الأحاديث، والوقوف على ألفاظه، ووسائل معرفته.

٣- الكشف عن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد في كتبه المختلفة في حالات معينة وهيئات مخصوصة، وبيان الصيغ التي استخدمها في ذلك، وتوجيه أحكامه في ذلك.

٤- إبراز جانب من جوانب المنهج النقدي عند الإمام أحمد بن حنبل، وبيان طريقته في توثيق الرواة توثيقاً نسبياً، ودراسته الدقيقة الكاملة لأحوال الراوي، والتمييز بينها.

منهجية البحث.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، فقد سلكت فيه المنهج الاستقرائي والتحليلي النقدي وفق الخطوات الآتية:

١- دراسة تمهيدية في بيان مفهوم التوثيق النسبي، وأهمية معرفته، ووسائل تلك المعرفة.

٢- استقصاء الرواة الذين وثقهم الإمام أحمد في حالات معينة وهيئات مخصوصة، وجمعهم من خلال تتبعهم في كتبه الحديثية المختلفة، والاقتصار على ذكر نماذج منهم، والإشارة إلى بقيتهم في الهامش؛ وذلك نظراً لطبيعة البحوث، ومحدودية عدد صفحاتها، وشروط نشرها في المجلات المحكمة.

٣- تصنيف هؤلاء الرواة في مجموعات منفصلة على حسب اشتراكهم في المناسبة أو الوصف الذي يجمعهم عليهم، والصيغة التي تشملهم.

٤- بيان منهجية الإمام أحمد في توثيق هؤلاء الرواة، والكشف عن الألفاظ والصيغ التي استعملها في أحكامه تلك، والمناسبات التي قيلت فيها.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

خطة البحث.

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وذلك على النحو الآتي:

تمهيد: في بيان مفهوم التوثيق النسبي، وأهمية معرفة مراتب الراوة، وعناية المحدّثين ببيان نسبية الضبط في الحكم عليهم.

المبحث الأول: توثيق الراوي في روايته عن بعض شيوخه.

المبحث الثاني: توثيق الراوي إذا حدّث من كتابه دون حفظه.

المبحث الثالث: توثيق الراوي في نوع معيّن من الأحاديث.

المبحث الرابع: توثيق الراوي في بلد معيّن دون غيره من البلدان.

المبحث الخامس: توثيق الراوي في زمن معيّن دون غيره من الأزمان.

وأمّا الخاتمة، فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها.

الدراسات السابقة.

لم أقف على دراسة مستقلة – في حدود علمي– بيّنت منهجية الإمام أحمد بن حنبل في كتبه الحديثية المختلفة في هذا الباب، وكشفت لنا عن أحكامه على الرواة الموثقين نسبياً والوقوف على المناسبة التي أصدر فيها ذلك التوثيق.

وقد وقفت على بعض الدراسات والبحوث التي تناولت مسألة التوثيق أو التجريح النسبي من غير حصر بمنهج إمام معين، أو تناولت منهج إمام من أئمة الحديث سوى الإمام أحمد –رحمه الله تعالى–، ومن تلك الدراسات والبحوث:

١- الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الراوية عنهم في الكتب الستة للدكتور محمد الحوري، أطروحة دكتوراه في قسم أصول الدين بكلية الشريعة في جامعة اليرموك الأردنية.

٢- ألفاظ المفاضلة في الجرح والتعديل للدكتور محمد عيد محمود الصاحب، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية.

٣- التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممن خرّج لهم البخاري في صحيحه، بحث تقدمت به الدكتورة زكرية بنت أحمد محمد غلفان للمشاركة في مؤتمر الانتصار للصحيحين في الجامعة الأردنية، ١٤–١٥ يوليو ٢٠١٠م.

حدود البحث.

الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد بن حنبل توثيقاً نسبياً في حالات معينة وهيئات مخصوصة في الكتب الآتية:

١- العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله.

٢- سؤالات المروذي للإمام أحمد.

٣- سؤالات صالح بن أحمد للإمام أحمد.

٤- سؤالات الميموني للإمام أحمد.

٥- سؤالات أبي السجستاني للإمام أحمد بن حنبل.

٦- سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد الأثرم للإمام أحمد بن حنبل.

٧- مرويات الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في غير كتابه السؤالات، جمع محمد بن علي الأزهري.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

٨- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري.
٩- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي.
١٠- المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي.

راجياً المولى ﷻ أن يعصم القلم من الزلل، والنفس من الهوى، إنّه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد:

في بيان مفهوم التوثيق النسبي وأهمية معرفة مراتب الراوة، وعناية المحدثين ببيان نسبية الضبط في الحكم عليهم.

أ) التوثيق النسبي لغةً:

التوثيق لغة: الإحكام مأخوذ من" وَثُقَ الشَّيْءُ بِالضَّمِ وَثَاقَةً قَوِيَ وَثَبَتَ فَهُوَ وَثِيقٌ ثَابِتٌ مُحْكَمٌ وَأَوْثَقْتُهُ جَعَلْتُهُ وَثِيقاً[١]. "والوَثِيقةُ في الأَمر إحْكامه"، "واسْتَوْثَقَ منه: أَخَذَ الوَثِيقَةَ"[٢].

والوثيقة: بفتح الواو والقاف وكسر الثاء جمع وثائق، من وثق –بضم الثاء– الشيء: ثبت وقوي وصار محكماً"[٣]. والوَثِيقة الإحكام"[٤].

قال ابن منظور: الثقة: مصدر قولك وثِق به يثِق، بالكسر فيهما، وثاقة و ثقة ائتمنه ... ووثقت فلاناً إذا قلت إنه ثقة"[٥] والمواثقة: المعاهدة[٦].

ومما تقدم يتبين لنا أن التوثيق في اللغة يأتي لمعانٍ كثيرة منها: الائتمان، والشد، والإحكام، والعهد.

وأما لفظ نسبيّ: فهو اسم منسوب إلى نِسْبَة، وهو أَمرٌ مُقَيَّدٌ بغيره مرتبط به؛ عكسه مُطلَق.

قال الجرجاني: النسبة إيقاع التعلق بين الشيئين[٧].

ب) التوثيق النسبي اصطلاحاً:

لم تتعرض كتب السابقين لبيان مصطلح التوثيق النسبي من حيث التأصيل والتنظير، ولكنها فاضت بكثير من الأحكام النسبية التي توثّق بعض الرواة الضعفاء في حالات معينة، واعتبارات مخصوصة.

ومن خلال استقراء صنيع المحدثين في هذا الباب يمكن القول إنّ التوثيق النسبي هو توثيق الراوي الضعيف توثيقاً جزئياً مقيّداً بشيء معين، يُنسب إليه ذلك التوثيق، ويرتبط به من غير إطلاق.

وقد قرر المحدثون أنّ مما يعين على معرفة العلل معرفة مراتب الرواة، والترجيح بينهم، والجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية، والنظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، ومن يقدّم منهم عند الاختلاف والاضطراب، ومن عُرِف منهم بكثرة ملازمته لشيخه، ومعرفته لحديثه، وتثبته فيه، ومن هنا نلحظ حضّ جهابذة النقاد على ضرورة الاعتناء بذلك.

قال ابن رجب: "معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف"[٨].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

واستبعد الحافظ العلائي أنْ يكون الناقد مُعِلاً حتى يكون مدركاً لمراتب الرواة بقوله: "ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غائصا، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة"(٩).

ولو أنعمنا النظر في كتب الجرح والتعديل لوجدنا أن بعض الرواة الثقات قد تكلم فيه نقاد الحديث بسبب روايته عن غير أهل موطنه، أو في روايته عن بعض الشيوخ؛ كما نجد بعض الرواة الضعفاء الذين وثقهم النقاد في بلد دون آخر أو شيخ بعينه دون غيره، أو زمان دون زمان، وهكذا، ومن كانت معرفة الرواة ومواطن الضعف والقوة من أسس علم العلل، ودراسة الأسانيد، والحكم على الأحاديث، وفي ذلك يقول ابن رجب: "اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

الوجه الأول: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن، لأنَّ الثقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف... وهذا هو الذي يحصل من معرفته، وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"(١٠).

كما أنّه لا خلاف بين المحدّثين في أنّ درجة ضبط الرواة تتفاوت قوة وضعفاً من راو لآخر، وأنّ بعضهم أحفظ للأحاديث، وأثبت من بعض، وهذا يدل على كون الضبط أمراً نسبياً يتفاوت بتفاوت مقدار عناية الرواة بمروياتهم، ودقة ضبطهم.

وقد يكون حفظهم وضبطهم وإتقانهم لما يروونه مطلقاً يشمل جميع أحوالهم.

كما قد يكون ذلك الضبط مقيّداً ببعض شيوخ الراوي، أو ببلد دون آخر، أو زمن دون أزمان أخرى، وغير ذلك من الأحوال المقيدة التي تفيد التوثيق النسبي.

ومن هنا نجد عناية نقاد الحديث ببيان ذلك، والكشف عنه، وكتب الجرح والتعديل والعلل مليئة بالنماذج الكثيرة التي لا حصر لها، والتي تدل على ذلك الاعتناء.

وستجد في بحثنا هذا جانباً من ذلك الاهتمام، وتلك العناية من خلال منهجية الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– في توثيق الرواة توثيقاً نسبياً.

المبحث الأول:
توثيق الراوي في روايته عن بعض شيوخه.

قد يكون الراوي ضعيفاً في روايته، غير متقن لها، ولا يحسن أداءها على وجهها الصحيح، ومع ذلك فقد يكون هذا الراوي قوياً في بعض شيوخه، نظراً لطول ملازمته لهم، أو شدة تحريه لحديثهم، وضبطه وإتقانه له، فيكون توثيقه نسبياً مقيداً بهؤلاء الشيوخ دون غيرهم، ومن الرواة الذين قيّد الإمام أحمد توثيقهم بهذا الوصف:

١) **<u>إسماعيل بن عياش الحمصي:</u>**

حيث وثّق الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– روايته عن شيوخه الشاميين خاصة، وضعّفه فيما سواهم من أهل المدينة، وغيرهم.

وفي ذلك يقول المروذي: سألته –يعني أبا عبد الله –عن إسماعيل بن عياش، فحسّن روايته عن الشاميين. وقال:

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

وفيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم"[١١].

وقال أبو داود: "وسألت أحمد عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: ما حدّث عن مشايخهم. قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير"[١٢].

ولعل سبب توثيق إسماعيل بن عياش في شيوخه من أهل الشام كونه من أهل الشام، وانتسابه إليهم، فكان ذلك سبباً لاشتغاله بحديثهم، وطريقاً لدرايته به، فضلاً عن توافر كتبه وحضورها بين يديه، وأما سبب تضعيفه في غيرهم، فيعود إلى كثرة غلطه في حديثهم كما بيّن الإمام أحمد، ولعل ذلك بسبب ضياع كتبه، كما ذكر هذا يحيى بن معين، فكان يحدّث من حفظه، فوقع منه الوهم والتخليط في حديثه.

وقد وافق الإمامَ أحمد على ذلك التوثيق النسبي والتقييد كلٌ من: ابن المديني، وابن معين، والبخاري، وعمرو الفلاّس، وأبو زرعة، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[١٣].

وأطلق الإمام النسائي القول بتضعيفه[١٤].

وقد صحّح الإمام أحمد بعض روايات إسماعيل التي رواها عن شيوخه من أهل الشام، وأعلّ بعضاً آخر من مروياته عن غيرهم من أهل الأمصار.

ومن ذلك: قال عبد الله: "سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد، الذي يقال له: الطساس. قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: "لا يقرأ الجنب والحائض شيئًا من القرآن". فقال أبي: هذا باطل، أنكره على إسماعيل بن عياش، يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش"[١٥].

وهذا الحديث قد أخرجه الترمذي في جامعه برقم ١٣١، وابن ماجه في سننه برقم ٥٩٦، والبزار في مسنده ٥٩٢٥، والخطيب في "تاريخ بغداد ١٤٥/٢، والعقيلي في الضعفاء: ٣١، وابن عدي في الكامل: ١٠/٢، والدارقطني في سننه ١١٧/١، والبيهقي في سننه الكبرى برقم ٤٢٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٢/٢٤٤/١ وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن شيخه موسى بن عقبة، وشيخه موسى: ثقة مدنيٌّ.

وقد أعلّ الإمام أحمد الحديث بابن عياش، حيث وهم في هذا الحديث، وشيخه هنا هو موسى بن عطية، وهو مدني، وقد تقدمت الإشارة إلى ضعف حديثه عنهم، وبالسبب نفسه أعله الإمام البخاري حيث قال: "روى هذا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة، ولا أعرفه من حديث غيره، وإسماعيل منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق"[١٦].

٢) <u>بقية بن الوليد الحمصي:</u>

اختلف المحدّثون في الاحتجاج بحديثه، فقبله الإمام أحمد فيما حدّث به عن شيوخه الثقات، وردّه في غيرهم، ووافقه على ذلك جمهورهم، حيث وثّقوه فيما سمعه من الثقات دون الضعفاء[١٧].

قال أبو داود: "ذُكِر لأحمد ابن عياش، وبقية. قلتُ: تعتد بشيء من حديثه؟ قال: إذا حدّث عن شيوخه الثقات أراه عندي بقية"[١٨].

وقال عبد الله: قال أبي: "بقية إذا حدّث عن المعروفين مثل بحير بن سعد، وغيره (قُبل)"[١٩].

وقال عبد الله: سُئِل أبي عن بقية، وإسماعيل بن عياش. فقال: بقية أحب إلي، وإذا حدّث بقية عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا –يعني تقبلون–"[٢٠].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

فميّز الإمام أحمد فيما تقدّم من أقوال بين نوعين من مرويات بقية بن الوليد، فقبل النوع الأول منها، وهو ما حدّث به عن شيوخه الثقات المعروفين، وردَّ ما كان عن سواهم من الضعفاء.

ومن مرويات الإمام أحمد لبقية: حدثنا حيوة بن شريح ويزيد بن عبد ربه قالا: حدثنا بقية بن الوليد قال حدّثني بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن بن عمرو السلمي عن عتبة بن عبد السلمي أنّه حدّثهم أنّ رجلاً سأل النّبي ﷺ فقال: كيف كان أول شأنك يا رسول الله؟ قال: كانت حاضنتي من بني سعد بن بكر"[٢١].

وهذا الحديث قد أخرجه الإمام أحمد مطولاً في مسنده برقم ١٧٦٨٥ من طريق بقية بن الوليد عن بحير بن سعد به، ومن هذا الطريق أخرجه الحاكم في مستدركه أيضاً برقم ٤٢٣٠، وقال: "هذا حدث صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، وحسنّه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٢٢/٨.

وقد سكت عليه الإمام أحمد في كتابه العلل، ولم يضعّفه؛ لأنّه من رواية بحير بن سعد وهو من شيوخه الثقات، وقد تقدّم ذكر الإمام أحمد لحكم مرويات بقية عنه.

٣) **عباس بن الفضل:**

حيث صحّح الإمام أحمد حديثه عن أربعة من شيوخه الثقات، وهم خالد الحذّاء، وداود بن أبي هند، وشعبة ابن الحجاج، ويونس بن عبيد، فقال: "ما أنكرتُ من حديث عباس الأنصاري إلاّ حديثاً واحداً عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، أو جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن كعب. قال: قال لي: "يا ابن عباس، يلي من ولدك رجل ..."، وقصَّ الحديث. قال أبي: أما حديثه عن يونس، وخالد، وداود، وشعبة صحيح، ما أرى بحديثه بأس، إلاّ هذا الحديث، حديث سعيد، هو عندي كذب باطل. قال أبي: وكان من أصحاب سعيد"[٢٢].

وهذا يدل على أنّ الإمام أحمد قد سبر حديث الراوي، واختبره، وميّزه، فقبل حديثه إذا حدّث عن هؤلاء الأربعة من شيوخه الذين ذكرهم، وهم من ثقات البصرة، وفيه إشارة إلى استقامة حديثه عن البصريين؛ وذلك لأنّه كان يحدّث عنهم من كتابه لا من حفظه، كما حكاه الحافظ ابن حبان، حيث قال: " أتى بأشياء لا تشبه أحاديث الثقات، كأنّه كان يحدّث عن البصريين من كتابه، وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكير فيها من سوء حفظه"[٢٣].

وأكده ابن عدي حيث قال: "حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين"[٢٤].

وأما جمهور النقّاد من المحدّثين فقد أطلقوا القول بتضعيفه من غير تمييز، كابن المديني، وابن معين، والبخاري، والنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[٢٥].

وهذا الإطلاق فيما يبدو لي الأولى أن نحمله على التقييد الذي ذكره الإمام أحمد؛ وذلك لما تقدم من استقامة حديثه عن أهل البصرة.

هذا ولم يروِ الإمام أحمد له شيئاً في المسند، ولكن ولده عبد الله أخرج حديثه عن غير هؤلاء الرواة الثقات، حيث ذكر له روايته من طريق هشام بن زياد القرشي[٢٦].

٤) **محمد بن حميد بن حيان:**

لم يطلق الإمام أحمد القول توثيقاً أو تضعيفاً في محمد بن حميد، بل ميّز بين حديثه عن أهل العراق حيث قال بقبوله ووثّقه فيه، وحديثه عن أهل بلده فردَّه، وضعّفه، فقال "إذا حدّث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدّث عن أهل

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره، أتى بأشياء لا يعرف، لا يدري ما هي"[٢٧].

وقال أيضاً: "أما حديثه عن ابن المبارك، وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم"[٢٨].

وقد خالف بذلك الإمامُ أحمد الجمهورَ الأعظم من المحدّثين الذين قالوا بتضعيفه، ومنهم أهل بلده كأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين[٢٩]، وهو الصواب؛ لأنّ أهل بلده أدرى بحديثه، فضلاً عن كون الجرح الوارد فيه كان مفسّراً، فهو مقدّم على تعديله.

وقد اعتذر الإمام ابن خزيمة عن الإمام أحمد في توثيق حديث حميد الرازي عن العراقيين بقوله: "إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً"[٣٠].

وهذا ما حدث فعلاً فيما بعد يوم أن عرف الإمام حاله، وأخبره أبو زرعة، ومحمد بن مسلم بن وارة: "صح عندنا أنّه يكذب"، فتراجع عن توثيقه السالف.

قال ابنه عبدالله قال: "رأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده"[٣١].

ولعل هذا هو السبب في عدم إخراج روايته في كتابه المسند.

٥) **محمد بن خازم:**

حيث وثّقه الإمام أحمد في شيخه الأعمش خاصة، وضعّفه في غيره.

فقال: " أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظًا جيدًا"[٣٢].

وقال أيضاً: "أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى"[٣٣].

وقد وافقه على ذلك التوثيق النسبي: ابن معين[٣٤]، وابن خراش[٣٥]، والذهبي[٣٦]، وابن حجر[٣٧].

وخالفه العجلي[٣٨]، والنسائي[٣٩]، وابن حبان[٤٠]، فأطلقوا القول بتوثيقه.

والذي يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الإمام أحمد من توثيق روايته عن الأعمش خاصة؛ وذلك لكثرة اهتمام أبي معاوية برواياته، وعنايته بها، وملازمته له عشرين عاماً، فصار من أحفظ أصحابه لحديثه، حتى قال هو عن نفسه عندما كان يُسأل عن أحاديث الأعمش: "قد صار حديث الأعمش في فمي علقماً، أو هو أمر من العلقم، لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش"[٤١].

وقال أيضاً: "البصراء كانوا عليّ عيالاً عند الأعمش"[٤٢].

وقد أخرج له الإمام أحمد أحاديث عدة من طريق شيخه الأعمش[٤٣]، كما أخرج له بعض مروياته عن شيوخه الآخرين[٤٤].

٦) **محمد بن مصعب القرقساني:**

ميّز الإمام أحمد بين ما حدّث به محمد بن مصعب عن شيوخه توثيقاً وتضعيفاً، فكان يصحّح حديثه عن شيخه الأوزاعي، ويضعّفه فيما يرويه عن شيخه حماد بن سلمة.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول: حديث القرقساني –قال أبو داود: يعني محمد بن مصعب القرقساني– عن الأوزاعي، مقارب، وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط، قلت لأحمد: تحدّث عنه، أعني القرقساني؟ قال: نعم"[٤٥].

وقد قبل الامام أحمد حديثه عن الأوزاعي، لملازمته الطويلة له، وعنايته بحديثه، حتى صار متقناً له، وها هو يقول

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20 8

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

عن نفسه: "كنت آتي الأوزاعي فيحدّث بثلاثين حديثًا، فإذا تفرّق الناس عرضتها عليه، فلا أخطئ فيها، فيقول الأوزاعي: ما أتاني أحفظ منك"(٤٦).

وهذا القول يؤكد صحة ما ذهب إليه الإمام أحمد من قبول حديثه عن الأوزاعي، وتوثيقه فيه خاصة.

وقد اعتمد الهيثمي هذا التوثيق النسبي في بعض أحكامه في كتابه: "مجمع الزوائد" حيث علّق على حديث: "يخرج الدجّال من يهود أصبهان..." بقوله: "رواه أحمد وأبو يعلى من رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي، وروايته عنه جيدة"(٤٧).

وخالفه في ذلك صالح بن محمد الملقب جزرة فقال: "ضعيف في الأوزاعي"(٤٨)، وقال أيضاً: "عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة وقد روى عن الأوزاعي غير حديث كلها مناكير، وليس لها أصول"(٤٩).

وحديث: "يخرج الدجال من يهود أصبهان.." أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم ١٣٣٦٨ من طريق محمد بن مصعب عن الأوزاعي، ومن طريق محمد بن مصعب أخرجه أبو يعلى في مسنده أيضاً برقم ٣٦٣٩، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي آنفاً.

وقد أطلق القول بتضعيفه: يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والخطيب، وابن خراش(٥٠).

وقد أخرج الإمام أحمد حديثه في المسند، ولا سيما من طريق شيخه الأوزاعي(٥١)، ولم يروِ له من طريق شيخه حماد بن سلمة، ولعل ذلك للسبب الذي ذكره آنفاً.

المبحث الثاني:
توثيق الراوي إذا حدث من كتابه دون حفظه.

الضبط عند أهل هذا الفن ينقسم إلى: ضبط صدر، وضبط كتاب. وضبط الصدر: أن يكون الراوي يقظاً غير مُغفَّل، وذلك بأن يحفظ ما سمعه ويُثْبِتُه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

وضبط الكتاب: صيانته لديه منذ سمع فيه، وصحّحه إلى أن يُؤَدِّيَ منه(٥٢).

وقد اعتمد بعض المحدثين فيما تحملوه عن شيوخهم على كتبهم، واتكلوا عليها، وضبطوا مروياتهم فيها، وكانوا يؤدون منها، فإذا انتقلوا إلى حفظهم بسبب فقدانهم لتلك الكتب التي دونوا فيها أحاديثهم، أو عدم اصطحابهم لها في رحلاتهم، وقع منهم الخطأ والوهم فيما يروون.

وهذا يعني أنّ الراوي قد لا يكون ضابطاً لحديثه إذا حدّث من حفظه، ولكنه يكون متقناً له إذا حدّث من كتابه، ومن هنا نجد أنّ الإمام أحمد يوثّق الراوي أحياناً توثيقاً نسبياً مقيّداً بحال تحديثه من كتابه دون حفظه، ومن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد هذا النوع من التوثيق:

١) **<u>إسحاق بن يوسف المعروف بالأزرق:</u>**

وثّق الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– شيخه إسحاق بن يوسف حيث قال – كما في رواية أبي داود عنه "إسحاق –يعني الأزرق–، وعباد بن العوام، ويزيد كتبوا عن شريك، بواسط، من كتابه كان قدم عليهم في حفر نهر. قال أحمد: كان شريك رجلاً له عقل، فكان يحدّث بعقله. قال أحمد: "سماع هؤلاء أصح عنه". قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: "إي والله ثقة"(٥٣).

ولكن لا يُحمل هذا التوثيق على إطلاقه، بل يقيّد بما حدّث به من كتابه كما يدل على ذلك سياق الرواية، وما احتف

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

بها من قرينة، وأمّا ما حدّث به من حفظه فهو ضعيف، يدل على ذلك قول الإمام أحمد نفسه: " كان الأزرق حافظًا، إلا أنّه كان يخطئ"(٥٤).

وقد أطلق القول بتوثيقه: العجلي، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، وابن حبان، والبزار، والخطيب، وابن حجر، وغيرهم(٥٥).

٢) **جرير بن حازم:**

ضعّف الإمام أحمد ما حدّث به جرير بن حازم بمصر؛ لأنّه لم يكن يحدّث هناك من كتابه، وإنما اتكل على حفظه، فوقع منه الوهم والخطأ.

قال الأثرم: قال أحمد: "جرير بن حازم، حدّث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ"(٥٦). فقيّد الضعف في حديثه إذا كان من حفظه، ولعل الوهم الحاصل في حديثه بمصر أنّ ارتحاله إليها في سن الكهولة(٥٧)، ولم تكن معه كتبه، فكان يحدّث من حفظه، فوقع منه ذلك الوهم.

ووافق الإمامَ أحمد فيما ذهب إليه من تمييز لحديثه: ابنُ حبان حيث قال: "كان يخطئ، لأنّ أكثر ما يحدّث من حفظه"(٥٨)، وابن حجر(٥٩)، وغيرهما.

وأما العجلي، والنسائي، وأبو حاتم، وابن عدي – باستثناء روايته عن قتادة– والذهبي، فقد أطلقوا القول بتوثيقه من غير تقييد، وكانوا يروون أن هذه الأوهام تغتفر إذا ما قورنت بسعة ما روى(٦٠).

وقد وردت أحاديث عدة في "العلل" أعلّها الإمام أحمد بسبب خطأ جرير فيها من إرسال، أو وصل، أو وقف، أو رفع، وكان الصواب فيها خلاف ذلك(٦١).

٣) **عبد العزيز بن محمد الدراوردي:**

وثق الإمام أحمد عبدَ العزيز الدراوردي إذا حدّث من كتابه، وردّ حديثه إذا حدّث به من حفظه. قال أبو داود: سمعتُ أحمد ذكر الدراوردي. فقال: "كتابه أصح من حفظه"(٦٢). وقال أيضاً: "إذا حدّث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدّث من كتابه فنعم"(٦٣) وقد أعلّ الإمام أحمد بعض الأحاديث بناءً على هذا التمييز في حديث الدراوردي، ومن ذلك:

قال أبو داود: "سمعتُ أحمد ذكر حديث الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: "أنّ النبي ﷺ كان يُستعذب له الماء من بيوت السُقيا"؟ فقال: "هذا أُراه ريح، وسمعت أحمد ذكر هذا الحديث فقال: ليس هذا – يعني هذا الحديث – في كتاب الدراوردي، وكان يحدّثه حفظاً، فقال أحمد: "كتابُه أصح من حفظه"(٦٤).

وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده برقم ٢٤٣٧٣، كما أخرجه ابن راهويه في مسنده برقم ٨٤١ وأبو داود في سننه برقم ٣٧٣٥ وغيرهم من طريق الدراوردي به.

وقد أعلّه الإمام أحمد بقوله: "هذا أُراه ريح" كما تقدّم كناية عن ضعفه، وبيّن أن سبب ذلك يعود إلى كونه ليس في كتاب الدراوردي، وإنما كان يحدّث به من حفظه، وإذا حدّث من غير كتابه فإنّه يقع في الوهم.

وقد وافقه على هذا النوع من التوثيق النسبي: الحافظ أبو زرعة الرازي حيث قال عنه: "سيء الحفظ، ربما حدّث من حفظه الشيء فيخطئ"(٦٥).

ويحيى بن معين حيث قال: "الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه"(٦٦).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

وقد أطلق القول بتوثيقه كل من: مالك بن أنس، وابن معين، والعجلي، وغيرهم[٦٧].

٤) **عبد الواحد بن واصل السدوسي.**

أطلق الإمام أحمد القول بتضعيفه في بعض رواياته فقال عنه: "أخشى أن يكون ضعيفاً"[٦٨].

ولكن هذا التضعيف كما يبدو لي لا يُحمل على إطلاقه، بل يقيّد ذلك بحال تحديثه من حفظه، وأمّا إذا حدّث من كتابه فإنّه ثقة بهذا الاعتبار، وتلك النسبة، يدل على ذلك قول الإمام أحمد نفسه –كما في رواية الأثرم–: "أبو عبيدة الحداد، لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحاً"[٦٩].

وقال أيضاً: "أبو عبيدة، كان صاحب شيوخ. قيل لأبي عبد الله: أبو داود أين هو من أبي عبيدة؟ فقال: أبو داود أعرف بالحديث، وأبو عبيدة لم يكن صاحب حفظ، إلا أنّ أبا عبيدة كان كتابه صحيحاً"[٧٠].

وقد أطلق القول بتوثيقه كل من: العجلي، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[٧١].

والذي يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الإمام أحمد من تمييز لحديث أبي عبيدة الحداد، وتفريق بين ما حدّث به من حفظه، وما حدّث به من كتابه، يؤيد ذلك ما اعتمده ابن أبي حاتم في ترجمته له[٧٢] حيث لم يورد فيها سوى قول الإمام أحمد، واقتصر عليه.

ولم أجد في كتب العلل للإمام أحمد، أو في أجوبته على أسئلة تلاميذه نماذج يمكن أن يُستشهد بها على هذا التفريق في حديث أبي عبيدة الحداد.

المبحث الثالث:
توثيق الراوي في نوع معيّن من الأحاديث.

قد يوثّق الإمام أحمد بعض الرواة في نوع معين من أحاديثهم التي حدّثوا بها دون غيرها، ومن أولئك الرواة الذين وثّقهم هذا النوع من التوثيق:

١) **إسماعيل بن مسلم المكي البصري.**

ضعّف الإمام أحمد أحاديث إسماعيل المكي، ووصفها بالنكارة، ولكنه استثنى من ذلك ما يرويه عن الحسن البصري في القراءات، واحتج به. قال عبد الله بن أحمد: سمعته يقول: "إسماعيل بن مسلم المكي، ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار، يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أُراه بشيء، وكأنه ضعّفه، ويسند عن الحسن، عن سمرة أحاديث مناكير"[٧٣].

فجعل الإمام أحمد لمرويات إسماعيل عن الحسن البصري في القراءات نظرة خاصة، واستثناها من عموم مروياته، وأشار إلى قبولها والاعتداد بها، وقد انفرد الإمام أحمد بهذا النوع من التوثيق. وضَعفُ إسماعيل المكي يكاد أن يكون موضع إجماع بين نقاد الحديث[٧٤] من غير تمييز بين مروياته.

٢) **رشدين بن سعد بن مفلح المصري.**

حيث قَبِلَ الإمام أحمد مروياته في أحاديث الرقائق دون غيرها، فقال: "رشدين ليس به بأس في الأحاديث الرقاق"[٧٥].

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

وبهذا القول نستطيع توجيه ما ورد عن الإمام أحمد من أقوال مختلفة في رشدين، وتضعيفه له تارة[٧٦]، وتوثيقه تارة أخرى[٧٧]، وذلك بأن نحمل توثيقه له على ما يرويه في باب الرقائق ونحوها، ويُحمل تضعيفه له على سائر مروياته فيما سوى ذلك.

والذي يبدو لي أنّ سبب قبول الإمام أحمد لروايات رشدين في الرقائق دون غيرها يعود إلى مذهبه المشهور في هذه المسألة، حيث يرى التساهل في هذا النوع من الأحاديث، وفي ذلك يقول: "إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد"[٧٨].

وقد انفرد الإمام أحمد بهذا التفصيل في مرويات رشدين، واعتمده الحافظ الهيثمي في بعض أحكامه الحديثية في كتابه "مجمع الزوائد" حيث قال في معرض تعليقه على حديث أورده: "وفيه رشدين بن سعد، وحديثه في الرقاق ونحوها حسن، وبقية رجاله ثقات"[٧٩] ولم يشاركهما في ذلك أحد من الأئمة، حيث أطلقوا القول بتضعيفه كابن معين، والبخاري، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، وابن حجر، وغيرهم[٨٠].

المبحث الرابع:
توثيق الراوي في بلد معين دون غيره من البلدان.

من أنواع التوثيق النسبي التي يُوثّق بسببها الراوي الضعيف: قيد البلد والمكان، فقد يوثّق الإمام أحمد الراوي في روايته عن أهل بلد، لكونه قد حفظ حديثهم، وأتقنه، ويضعفّه في روايته عن أهل بلد آخر، وقد كشف الإمام أحمد عن هذا الجنس من الرواة الذين وثّقوا في بلدان معينة، وأماكن مخصوصة، فقُبِلتْ رواياتهم في تلك البلدان والأمصار دون غيرها.

ومن خلال التتبع والاستقراء نجد أنّ لتوثيق الرواة في مكان ما دون غيره أسباباً عديدة، منها: إتقان أولئك الرواة لحديث تلك البلاد، وحفظهم له، أو أنّ رحلاتهم إليها، وتحدّيثهم عن أهلها كانت في حال الشباب والصبا، فتكون ذاكرتهم وقتئذ في أحسن أحوالها، فيضبطون ما رووه عنهم، أو لطول مكثهم بين ظهرانيهم، أو لانتسابهم إليها، فيكونون ضابطين لحديث أهلها، متقنين له، بسبب تلك المجاورة، وذلك الانتساب، وغير ذلك من الأسباب.

ومن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد في بلد معيّن دون غيره من البلدان:

١) **<u>إسماعيل بن عياش الحمصي.</u>**

قال أبو داود: وسألتُ أحمد عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: "ما حدّث عن مشايخهم. قلتُ: الشاميين؟ قال: نعم، فأمّا حديث غيرهم عنده مناكير"[٨١].

وقال المروذي: سألته –يعني أبا عبد الله– عن إسماعيل بن عياش، فحسّن روايته عن الشاميين. وقال: "هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم"[٨٢].

وقد قَبل الإمام أحمد راوية إسماعيل بن عياش عن أهل بلده من الشاميين خاصة دون غيرهم، وذلك لإكثاره الرواية عنهم، وإتقانه لحديثهم، وضعّف حديثه عن غيرهم فضعيف عنده، وذلك لضياع كتابه، فكان يحدّث من حفظه، فوقع منه الخلط في حديثه، كما ذكر ذلك ابن معين[٨٣].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

كما أنّ روايته عن أهل بلده كانت في صباه وحداثة سنه، فكان متقناً لها، وأمّا ما حدّث به عن غيرهم من الغرباء فكان في حال كبره وشيخوخته، فوقع منه الخلط، حتى أدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن في المتن كما قال ابن حبان[٨٤].

وبذلك التمييز والتقييد يمكن لنا أن نوجّه قول الإمام أحمد –في بعض الروايات عنه– في إسماعيل: "ثقة" ونقيّد ذلك الاطلاق بما تقدم من تخصيص ذلك برواياته عن أهل بلده الشاميين.

كما يُقيّد إطلاق تضعيفه الوارد في قول البخاري: "ونهى أحمد عن حديثه"[٨٥] بأنّه محمول على ما سوى مروياته عن أهل الشام.

وقد وافقه على ذلك: علي بن المديني والبخاري[٨٦]، ودحيم، وابن معين[٨٧]، وأبو زرعة[٨٨]، وعمرو بن علي الفلاّس، والفسوي[٨٩]، وابن عدي[٩٠]، والعقيلي[٩١]، والذهبي[٩٢]، وابن حجر[٩٣]، وغيرهم.

وهو الراجح لديّ لما تقدّم من تعليل ذلك، خلافاً لمن أطلق القول بتضعيفه، وعدم الاعتداد برواياته مطلقاً من غير تمييز كالإمام النسائي[٩٤].

وبناءً على ما تقدم أعلّ الإمام أحمد بعض الأحاديث التي رواها إسماعيل بن عياش وضعفّها؛ لأنّها من روايته عن غير شيوخه الشاميين، ومن ذلك:

قال عبد الله: "عرضتُ على أبي حديثاً حدّثناه الفضل بن زياد الطستي، حدّثنا ابن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: "لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن"، فقال أبي: "هذا باطل –يعني أنّ إسماعيل وهم–"[٩٥].

وهذا الحديث قد أخرجه الترمذي في جامعه برقم ١٣١، وابن ماجه في سننه برقم ٥٩٦، والبزار في مسنده ٥٩٢٥، والدارقطني في سننه ١١٧/١، والبيهقي في سننه الكبرى برقم ٤٢٢، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن شيخه موسى بن عقبة، وشيخه موسى: ثقة مدنيٌّ[٩٦]، وقد أعلّه الإمام البخاري بتفرد إسماعيل بن عياش به عن موسى ابن عقبة، وهو ضعيف في الحجازيين[٩٧]، وللحديث طرق أخرى ضعّفها جميعاً الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري[٩٨]. وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه أحمد من التفريق بين حديثه.

وقال أيضاً عن حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً: "من قاء أو رعف فأحدث في صلاته، فليذهب فليتوضأ، ثم ليبنِ على صلاته": "صوابه مرسل"[٩٩].

وأكّده الدار قطني فقال: "أصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي مرسلاً"[١٠٠]. وابن جريج –شيخ إسماعيل في هذه الراوية التي أخطأ فيها– مكيٌّ[١٠١].

٢) فرج بن فضالة التنوخي:

قال ابن هانئ: "وسُئل –يعني أبا عبد الله– عن: فرج بن فضالة؟ فقال: أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب الحديث"[١٠٢].

وقال أبو داود: قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: "إذا حدّث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى ابن سعيد مضطرب"[١٠٣].

فدلّ ما تقدم على قبول الإمام أحمد لرواية فرج بن فضالة عن أهل الشام دون غيرهم من البلدان، ويبدو لي أنّ ما تقدم يقيّد ما رواه معاوية بن صالح، عن أحمد بن حنبل: "ثقة"[١٠٤]، وما رواه أبو داود قال: سمعتُ أحمد بن حنبل سئل عن

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

إسماعيل بن عياش: هو أثبت أو أبو فضالة؟ قال: "أبو فضالة يحدّث عن ثقات أحاديث مناكير"[١٠٥].

وقد انفرد الإمام أحمد بهذا التفريق، ولم يشاركه في ذلك غيره.

وكلام أئمة الجرح والتعديل في فرج يدل على ضعفه مطلقاً[١٠٦]، باستثناء ما ورد عن ابن معين من توثيقه في بعض الروايات عنه[١٠٧].

٣) **معمر بن راشد البصري.**

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم عنه: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر -يعني باليمن-، وكان يحدّثهم بخطأ بالبصرة"[١٠٨].

ففي هذا القول ميّز الإمام أحمد بين حديث معمر باليمن، وحديثه بالبصرة، فقبله في الأول، ورده في الثاني؛ وذلك لأنّ كتبه لم تكن معه بالبصرة عندما دخلها، وكان قدومها إليها لزيارة أمه كما ذكر الذهبي[١٠٩]، وقد كان يحدّث فيها من حفظه، فوقع منه الاضطراب كما صرّح بذلك يعقوب بن شيبة[١١٠]، ووافق الإمامَ أحمد في هذا التوثيق النسبي المقيّد بالمكان: أبو حاتم[١١١]، وابن معين وزاد حديثه بالكوفة أيضا[١١٢]، ويعقوب بن شيبة، والذهبي[١١٣]، وابن حجر[١١٤]، وما قاله الإمام أحمد هو الصواب فيما يبدو لي إذا لم يوافقه غيره من الثقات خلافاً لمن أطلق القول بتوثيقه دون تمييز، كالعجلي[١١٥]، والنسائي[١١٦] وابن حبان[١١٧] وابن منجويه[١١٨].

ومما وقع فيه الاختلاف بالبصرة واليمن: حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه "أنّ غيلان أسلم وتحته عشر نسوة" الحديث.

قال أحمد في رواية ابنه صالح: "معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن، فجعله منقطعاً"[١١٩].

فهذا الحديث حدّث به معمر بالبصرة متصلاً إلى ابن عمر، وهو خطأ، والصواب أنّه من مراسيل الزهري كما رواه فيما بعد باليمن.

ومن نماذج ما حدّث به بالبصرة فأخطأ فيه: ما رواه عبد الله قال: حدّثني أبي قال حدّثنا إسماعيل بن علية قال حدّثنا معمر عن الزهري عن علي بن محمد بن علي: "أنّ النبي ﷺ نهى عن متعة النساء" قال أبي: إنما هو عبد الله وحسن ابنا علي عن أبيهما، ولكن كذا قال معمر"[١٢٠] يعني بالبصرة.

فبيّن الإمام أحمد خطأ معمر في هذا الإسناد عندما جعله عن علي بن محمد، وقد رواه على وجهه الصحيح في المسند من طريق معمر عن الزهري عن الحسن، وعبد الله ابني محمد بن علي به[١٢١].

ومما يلتحق بهذا النوع من التوثيق النسبي المختص بالمكان: من سمع من شيخ في مكان فضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فلم يضبط:

ومن نماذج ذلك: حديث عبد الرزاق ابن همام الصنعاني عن شيخه سفيان الثوري، فقد قوّى الإمام أحمد روايته عنه باليمن، وضعّف روايته عنه بمكة، وحكم عليها بالاضطراب الشديد فقال -كما في رواية الأثرم-: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح"[١٢٢].

وقد علّل الإمام أحمد بعض الأحاديث بناءً على هذا التفريق، فقال عندما ذُكِر له حديث عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قالت: "أُهدِي للنبي ﷺ وشيقة لحم وهو محرم يأكله"[١٢٣].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً. وقال: "هذا سماع مكة"(١٢٤).

ومما يلحق به أيضاً: من حدّث عنه أهل بلد فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموه.

ومن نماذج ذلك:

- زهير بن محمد، فهو في نفسه ثقة، حيث قال فيه الإمام أحمد – كما في رواية أبي داود– "لم يكن به بأس"(١٢٥)، وقال أيضاً – كما في رواية إسحاق بن حنبل– "ثقة"(١٢٦).

ولكنه فصّل القول في مرويات أهل الأمصار عن زهير التميمي، وبيّن أنّ روايات العراقيين عنه مستقيمة، وأما روايات الشاميين عنه فمنكرة.

قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله"(١٢٧).

وعلل ذلك ابن عدي بقوله: "ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم وله غير هذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه"(١٢٨).

ووافقه على ذلك التفصيل البخاري، وابن عدي، وابن حجر، وغيرهم(١٢٩).

ونستخلص من جميع ما سبق من نماذج أنّ من كان من الرواة هذا حاله كان التوثيق في حقه توثيقاً نسبياً مقيّداً، واحتاج الأمر إلى تتبع حاله، وأقوال الأئمة فيه، وتوجيه تلك الأقوال بما يناسبه، وتمييز ما حدّث به في بلد ما دون البلاد الأخرى التي لم يتقن فيها حديثه بسبب قلة مكثه بين ظهرانيهم، أو سماعهم منه في حال شيخوخته وكبره، أو عدم اصطحابه لكتبه، أو بسبب الآخذين عنه من أهل تلك البلاد، ونحو ذلك.

المبحث الخامس:

توثيق الراوي في زمن معين دون غيره من الأزمان.

قد يوثّق الإمام أحمد بعض الرواة في وقت دون آخر، وزمان دون زمان؛ وذلك لتفاوت ضبطهم وإتقانهم بتفاوت الأزمان، وطروء ما يخل بحفظهم من ذهاب بصرهم، أو احتراق كتبهم، أو ضياعها، أو خرف أصابهم بسبب كبر سنهم، ونحو ذلك، وقد وقفتُ على عدد من الصور التي وثّق فيها الإمام أحمد بعض الرواة ذلك النوع من التوثيق النسبي المقيد، وهي:

أولاً: توثيق الراوي في زمن إبصاره.

قد يكون الراوي ثقة في حديثه، فيطرأ عليه طارئ فقدان البصر فيعمى، فيكون ذلك سبباً في سوء حفظه، والغلط في روايته، أو قبوله التلقين من غيره، ومن الرواة التي ميّز الإمام أحمد حديثهم قوةً وضعفاً بناءً على هذا القيد:

أ- **عبد الرزاق بن همام الصنعاني.**

كان الإمام أحمد يرى أنّ الإبصار حد فاصل بين زمن ضبط عبد الرزاق بن همام، وعدمه، ولذلك قال فيه مقولته التي سأوردها لاحقاً؛ لأنَّ عبد الرزاق قد فقد بصره في آخر حياته، وصار يقبل التلقين، فاستحق التضعيف في ذلك الزمن،

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

والتوثيق فيما قبله.

قال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله: مَن سمع من عبد الرزاق سنة ثمان –يعني سنة ثمان ومائتين–؟ قال: "لا يُعبأ بحديث مَن سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلقَّن أحاديث باطلة"(١٣٠).

وقال أيضاً في رواية ابن هانئ أيضاً: "كانوا يلقّنونه بعدما ذهب بصره"(١٣١).

وقال أيضاً –كما في رواية الأثرم–: "مَن سمع من عبد الرزاق بعدما عُميّ فليس بشيء، وما كان في كتبه فصحيح"(١٣٢).

فميّز الإمام أحمد في الروايات السابقة بين زمنين في حديث عبدالرزاق، الأول: زمن إبصاره، وكان ذلك قبل المائتين، والثاني: زمن ذهاب بصره، وفقدانه له، فقبله في الأول، وردَّه في الثاني لقبوله التلقين.

قال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل. قال: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع(١٣٣).

وقد أثّر فقدان عبد الرزاق بن همام لبصره على حفظه وضبطه، وذلك بسبب اعتماده على كتابه في حال إبصاره، فكان حديثه جيداً وقتئذٍ، فلما أضرّ صار يحدّث من حفظه، فوقع منه الخلط والوهم.

قال الإمام أحمد: "مَن سمع من الكتب فهو أصح"(١٣٤).

ولذلك أعلّ الإمام أحمد حديثه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "الخيل معقود في نواصيها الخير". بقوله: "لم يكن في أصل عبد الرزاق"(١٣٥).

وهذا الحديث لم يخرجه الإمام أحمد في مسنده من هذا الطريق، وأخرجه من طريق آخر عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة في مسنده برقم ٧٥٥٣، وكذا الطيالسي في مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٣٤٩٦ برقم ٢٤٣٧ والترمذي في جامعه برقم ١٦٣٦، وأخرجه أحمد من طرق أخرى منها: عن ابن عمر في مسنده برقم٥١٠٢، ٥٢٠٠، ٥٧٦٨، ومن طريق أبي سعيد الخدري ١١٣٦٤ وغيرهما.

وقد أعلّ الإمام أحمد هذا الحديث بأنّه لم يجده في أصل عبد الرزاق، وكان الإمام أحمد قد كَتَبَ كتب عبد الرزاق عندما كان بصيراً، ولما كان هذا الحديث مخالفاً لما عنده من الأصول، ردّه ولم يقبله، وفي ذلك إشارة إلى أنّه قد أُدخل عليه، وهو الصواب، ويدل على ذلك أنّ الحديث لا وجود له في مصنف عبد الرزاق. وقد أخرجه من هذا الوجه أبو عوانة في مسنده (٧٢٧٦).

قلت: قد وافق الإمامَ أحمد في ذلك كلٌ من يحيى الذهلي، والدارقطني(١٣٦).

وقد رواه إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سهل بن الحنظلية مرسلاً، وهو الصواب كما قال الدراقطني(١٣٧).

وقال الإمام أحمد –في رواية الأثرم– عن حديث: "النار جبار": هذا باطل، ليس من هذا شيء ثم قال: "ومن يحدّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدّثني [به] أحمد بن شبويه، قال: "هؤلاء سمعوا بعدما عُمِيَ، كان يلقّن فلقّنه، وليس هو في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث في كتبه كان يلقّنها بعدما عُمِيَ"(١٣٨).

وقال أيضاً في رواية الأثرم في حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً، فقال: "هذا كان يحدّث به من حفظه، ولم يكن في الكتب"(١٣٩).

وعلّق عليه بعد إخراجه له في المسند: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، عن سالم عن أبيه، ولم يتابعه عليه أحد"(١٤٠).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

فهذا الحديث وهم فيه عبد الرزاق، ورواه من هذا الطريق، والصواب أنّه ليس من حديث معمر، ولا من حديث الزهري، بل من حديث أبي الأشهب مرسلاً[١٤١].

ب- علي بن مسهر:

وصفه الإمام أحمد بقوله: "صالح الحديث، صدوق"[١٤٢]، ثم قال في رواية الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله يقول: "أمّا علي بن مسهر فلا أدري كيف أقول، ثم قال: إنّ علي بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدّثهم من حفظه"[١٤٣].

والرواية الثانية مقيّدة للرواية الأولى، فيُميّز بين ما حدّث به علي بن مسهر من كتابه، وما حدّث به من حفظه، فيُقبل في الصورة الأولى، ويُردُّ في الثانية.

وهذا ما اعتمده ابن حجر فقال: "ثقة له غرائب بعد أن أضرَّ"[١٤٤].

وقد أنكر الإمام أحمد حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: "أنّ رسول الله ﷺ كان إذا سمع المؤذن يتشهد قال: "وأنا وأنا".

وقال: "إنما هو عن هشام، عن أبيه مرسل. وقال: "علي بن مسهر له مفاريد"[١٤٥].

ولم يخرج الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده، وأخرجه أبو داود متصلاً في سننه برقم ٥٢٦، والبيهقي في سننه الكبرى برقم ١٧٨٨، وغيرهما.

ج- محمد بن ميمون، أبو حمزة، السكري:

قال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: "من سمع من أبي حمزة السكري، وهو مروزي، قبل أن يذهب بصره فهو صالح، سمع منه علي بن الحسن قبل أن يذهب بصره، وسمع عتاب بن زياد منه بعد ما ذهب بصره"[١٤٦].

وقال في رواية ابن هانىء: كان قد ذهب بصره، وكان ابن شقيق قد كتب عنه وهو بصير، قال: وابن شقيق أصح حديثاً ممن كتب عنه من غيره"[١٤٧].

فميّز الإمام أحمد في حديث أبي حمزة السكري بين زمانين: الأول زمن إبصاره، فقبله فيه، وزمن ذهابه فردّه فيه لتغير حفظه. ووافقه على ذلك الإمام النسائي فقال: "هو مروزي لا بأس به إلا أنّه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"[١٤٨].

<u>ثانياً: توثيق الراوي في زمن مرضه.</u>

ومن نماذج ذلك:

- **همام بن يحيى البصري.**

ميّز الإمام أحمد بين زمنين في حديث همام بن يحيى، فضعّف حديثه في أول أمره، وجوّد ما حدّث به في آخر حياته، فقال: "ومن سمع من همام بأخرة فهو أجود" وعلّل ذلك بقوله: "لأنّ همامًا كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطئ"[١٤٩].

وقال أبو داود: "سمعتُ أحمد قال: همام يضبط ضبطاً جيداً. سمعتُ أحمد يقول: "سماع من سمع من همام بآخرة هو أصح؛ وذلك أنّه أصابته مثل الزمانة فكان يحدّثهم من كتابه، فسماع عفان، وحبان، وبهز أجود من سماع عبد الرحمن، لأنّه كان يحدّثهم يعني لعبد الرحمن –أي أيامهم– من حفظه. سمعتُ أحمد قال: قال عفان: حدثنا همام يوماً بحديث، فقيل له

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

فيه، فدخل فنظر في كتابه فقال: ألا أراني أخطئ، وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتابه"[١٥٠].

فبيّن الإمام أحمد أن سبب ذلك التمييز في حديث همام إنما مرجعه إلى زمن مرضه وعدمه، فقبله في الأول لاعتماده فيه على كتبه، وملازمته لها، ورده في الثاني لاعتماده على حفظه، وميّز بين تلاميذه من حيث صحة سماعهم بناءً على ذلك الضابط، فجوّد سماع حبان بن هلال، وعفان بن مسلم، لأنّ سماعهما كان متأخراً، وكان من كتابه، وقدّمهما على عبد الرحمن بن مهدي، وعلّل ذلك بأنّ سماعه منه كان قديماً، ومن حفظه قبل أن يتعاهد كتابه.

ولذلك قال الحافظ ابن حجر: "حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصَّ على ذلك أحمد بن حنبل"[١٥١].

وقد وافقه على هذا التمييز أيضاً ابن مهدي[١٥٢]، وأبو حاتم فقال عندما سُئِلَ عن همام وأبان العطّار: من تقدّم منهما؟ قال: "همام أحب إليّ ما حدّث من كتابه، وإذا حدّث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط"[١٥٣].

ويزيد بن زريع حيث قال: " كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً"[١٥٤].

والإمام الساجي حيث قال عنه: "صدوق سيء الحفظ، ما حدّث من كتابه فهو صالح وما حدّث من حفظه فليس بشيء"[١٥٥].

وأما جمهور النقاد فقد أطلقوا القول بتوثيقه دون تمييز[١٥٦].

ثالثاً: توثيق الراوي قبل وقت اشتغاله بالقضاء.

ومن ذلك:

- **شريك بن عبد الله القاضي.**

قال أحمد في رواية الأثرم –وذكر سماع أبي نعيم من شريك –، فقال: "سماع قديم، وجعل أحمد يصحّحه"[١٥٧].

ففرّق الإمام أحمد بين زمنين في حديث شريك، الأول: زمن توليه للقضاء للكوفة في آخر عمره، واشتغاله به. والثاني: الزمن الذي سبق تولي ذلك المنصب، فردَّ حديثه في الأول، لتغيّر حفظه بسبب ولايته لمنصب القضاء، وقبله في الثاني لتفرغه للحديث، وعنايته به، وانعدام ما يصرفه عنه من المشاغل، والمناصب، واعتد برواية من سمع منه في ذلك الوقت، وهذا ما يشير إليه قوله عندما سُئِل عن سماع أبي نعيم من شريك.

ووافقه الحافظ ابن حبان على ذلك التفريق[١٥٨]، والحافظ ابن حجر فقال: " صدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"[١٥٩].

وقد أطلق النقاد القول في شريك ما بين موثّق ومضعّف، فقد وثقه العجلي، ويحيى بن معين، والنسائي، وغيرهم، وضعّفه يحيى بن سعيد، ويعقوب بن شيبة[١٦٠].

رابعاً: توثيق الراوي قبل وقت شيخوخته وخرفه.

ومن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد وفق هذا القيد:

أ- **سعيد بن أبي عروبة.**

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: "كانت الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومائة. قال أبي: ومن سمع من سعيد ابن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعفهم. فقلت: له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

ثم قال: من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشر، وعبدة، فهو جيد. ثم قال: قدم سعيد الكوفه مرتين قبل الهزيمة"(١٦١).

وقال المروذي: سألته (يعني أبا عبد الله) قلتُ: سعيد بن أبي عروبة حين قدم الكوفة سمعوا منه وهو مختلط؟ قال: لا، سماعهم جيد، لم يكن مختلطاً"(١٦٢).

ففي هاتين الراويتين ميّز الإمام أحمد بين زمنين في حديث سعيد بن أبي عروبة: الأول: زمن صحة عقله، وسلامته من الآفات، والثاني: الزمن الذي أصيب فيه بالخرف والتخليط بعد هرمه وشيخوخته، وعدّ سنة خمس وأربعين ومائة –وهي سنة هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن عندما خرج على أبي جعفر المنصور فقُتِلَ(١٦٣)– الحد الفاصل بين ذلك الزمنين، فقبل ما حدّث به سعيد قبل الهزيمة، واعتد برواية من روى عنه في ذلك الوقت بالكوفة، كمحمد بن بشر، وعبدة ابن سليمان، وردّ ما كان بعدها، كما قبل الإمام أحمد رواية من سمع منه بالكوفة بناءً على ذلك.

وظاهر كلام الإمام أحمد يدل على أن لسعيد رحلتين إلى الكوفة، وكلتاهما كانت في حال صحته.

وقد وردت روايات أخرى عن الإمام أحمد فيمن روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعد اختلاطه(١٦٤).

وقد وافقه على هذا القيد الزماني النسبي، جماعة من الأئمة، منهم: يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وتلميذه عبد الأعلى ابن عبد الأعلى، ودحيم، وأبو داود، وابن حبان، وابن نمير، وغيرهم(١٦٥).

وهذا التفريق هو المعتمد عند المحدّثين في التعامل مع حديث سعيد بن أبي عروبة، وتمييز حديثه بناءً على ذلك، وعوّل عليه من صنّف في المختلطين(١٦٦).

وبهذا التفصيل نستطيع أن نقيّد قول من وثّقه مطلقاً كيحيى بن معين، وأبي زرعة، والنسائي(١٦٧).

وبناءً على ما تقدّم عن الإمام أحمد من تفصيل في حديث سعيد بن أبي عروبة ضعف حديثه عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: "كنا نمسح ونحن مع نبينا " وقال منكراً: أسأل الله العافية. فقال له أبو داود: : شعيب بن إسحاق؟ قال: شعيب سمع منه بآخر رمق(١٦٨).

فضعّف الإمام أحمد هذا الحديث؛ لأنّ شعيب بن إسحاق قد سمع من ابن أبي عروبة متأخراً.

ولذلك قال الحسين راوي سؤالات أبي داود معلقاً على الرواية السابقة: يعني أنّ شعيب بن إسحاق سمع من سعيد ابن أبي عروبة هذا الحديث بآخر رمق"(١٦٩).

ب- صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية المدني:

ورد عن الإمام أحمد توثيقه المطلق لصالح مولى التوام، حيث وصفه بقوله: "مولى التوأمة، صالح الحديث"(١٧٠).

ولكن في روايات أخرى جاء هذا التوثيق مقيّداً، وهو الذي يُحمل عليه هذا الاطلاق فيما يترجح لدي.

قال عبد الله: فقلت: لأبي: إنّ بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس، عن صالح مولى التوأمة. فقال: ليس بثقة.

قال أبي: "مالك كان قد أدرك صالحاً، وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأساً، من سمع منه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة"(١٧١).

وقال عبد الله أيضاً: قال أبي: "صالح مولى التوأمة ما أرى به بأس مَن سمع منه قديماً"(١٧٢).

فما تقدّم من الروايات عن الإمام أحمد يدل على أنّ توثيق هذا الراوي ليس على إطلاقه بل هو مقيّد بما حدّث به قبل شيخوخته وكبره، وأمّا ما حدّث به بعد ذلك فمردود لاختلاطه فيه.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

وهذا ما أكّده الإمام البخاري حيث قال: "كان أحمد يقول: من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعّف سماعه"(١٧٣).

وبيّن الإمام أحمد أنّ سبب تضعيف الإمام مالك له أنّه أدركه في حال كبره وخرفه، وهذا ما وافقه عليه يحيى ابن معين وعندما قيل له إنّ مالكاً تركه، فقال: "إنّ مالكا أدركه بعد أن خرف"(١٧٤)، ووافقه أيضاً علي بن المديني، وابن عدي، والجوزجاني، وغيرهم(١٧٥).

وأطلق القول بتضعيفه: يحيى بن سعيد القطان، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم(١٧٦).

ج- **عمرو بن عبد الله الهمداني، أبو إسحاق، السبيعي.**

قال عبد الله: قلتُ له (يعني لأبيه): أيما أحب إليك السدي أو أبو إسحاق؟ قال: أبو إسحاق رجل ثقة صالح، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة(١٧٧).

ميّز الإمام أحمد بين حديث أبي إسحاق السبيعي، وبيّن في هذه الراوية تغير أبي إسحاق السبيعي، واختلاطه في آخر حياته، وأكده في روايات الميموني، وأبي داود، وابنه صالح:

قال الميموني: قلت: لأبي عبد الله: وكان أبو إسحاق قد تأخّر؟ قال: إي والله، هؤلاء الصغار زهير، وإسرائيل يزيدون في الإسناد، وفي الكلام"(١٧٨).

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: زهير، وزكريا، وإسرائيل ما أقربهم في أبي إسحاق، في حديثهم عنه لين، ولا أراه إلا من أبي إسحاق، هو السَّبيعي. قال: قلت لأحمد: شريك منهم؟ قال: شريك سمع قديماً"(١٧٩).

وقال صالح عن أحمد: زهير، وإسرائيل، وزكريا في حديثهم عن أبي إسحاق لين، سمعوا منه بأخرة، وشريك كان أثبت في أبي إسحاق منهم، سمع قديماً"(١٨٠).

وقال أبو داود أيضاً: قلتُ لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو زهير في أبي إسحاق؟ قال: ما فيهما بحمد الله إلا يُخطئ، وما أراه إلا من أبي إسحاق"(١٨١).

فميّز الإمام أحمد بين الرواة الذين حدّثوا عن أبي إسحاق قبل اختلاطه كشريك بن عبد الله النخعي، ومن حدّث عنه بعده كزهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبي زائدة.

وقد أنكر الإمام الذهبي أن يكون أبو إسحاق قد اختلط فقال: "أبو إسحاق السبيعي من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنّه شاخ، ونسي، ولم يختلط"(١٨٢).

وقال أيضا: "وهو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغيّر حفظه تغيّر السن، ولم يختلط"(١٨٣).

وهذا يعني أنّ حديثه صحيح عند الذهبي حتى يتبين الغلط فيه، مع كون القديم أصح.

ولكن الذي يبدو لي رجحانه ما ذهب إليه الإمام أحمد من وصف السبيعي بالاختلاط، لما رواه أبو زرعة قال: حدّثني عبد الله بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو قال: جئتُ محمد بن سوقة معي شفيعاً عند أبي إسحاق فقلت لإسرائيل: استأذن لنا الشيخ، فقال لنا: صلى بنا الشيخ البارحةَ فاختلط قال: فدخلنا عليه، فسلمنا وخرجنا"(١٨٤).

وهذا ما رجحه ابن الصلاح، وابن حجر، وغيرهما(١٨٥).

هذا وقد أطلق يحيى بن معين، والنسائي، والعجلي، وأبو حاتم القول بتوثيقه(١٨٦).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

خامساً: توثيق الراوي قبل زمن احتراق كتبه.

فقد يكون الراوي ثقة، ضابطاً لما يرويه، ثم يطرأ عليه طارئ، فتذهب بسببه أصوله، من احتراق أو فقد، فيضطر أن يحدّث من كتب غيره، فيقع منه الوهم والخلط، ومن الرواة الذين ميّز الإمام أحمد حديثهم بناءً على هذا الضابط:

- **عبد الله بن لهيعة:**

وثّق الإمام أحمد عبد الله بن لهيعة، وأثنى على ضبطه وإتقانه فقال: "مَن كان مثل ابن لهيعة بمصرَ في كثرة حديثه، وإتقانه، وضبطه"(١٨٧).

ولكن هذا الإطلاق مقيّد بما رواه المروذي عنه، قال: سألتُ أبا عبد الله عن ابن لهيعة؟ فليّن أمرَه، وقال: من سمع منه متقدماً"(١٨٨).

فميّز الإمام أحمد بين زمانين في حديث ابن لهيعة، وجعل الفاصل بينهما هو حادثة احتراق كتبه، وكان ذلك قبل وفاته بأربع سنوات(١٨٩)، فمن سمع منه قبل تلك الحادثة فحديثه صحيح، ومن سمع بعدها فحديثه مردود، وذلك لقبوله التلقين، وأكدّ ذلك في قوله: "من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح"(١٩٠). وقوله أيضاً: " احترقت كتب ابن لهيعة، كان رشدين بن سعد قد سمع منه كتبه، فكانوا يأخذون كتبه، فلا يأتونه بشيء إلا قرأ"(١٩١).

ولذلك كان أحمد يضعّف حديث المتأخرين عنه، فقال: " قتيبة، ويحيى بن يحيى النيسابوري آخر من سمع منه"(١٩٢).

ووافقه على هذا التفصيل في حديث ابن لهيعة: عمرو بن علي الفلاّس، والساجي، وعبد الغني الأزدي، وابن حجر، وغيرهم(١٩٣).

وضعّفه آخرون مطلقاً كوكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، والنسائي، وغيرهم(١٩٤).

وما تقدّم عن الإمام أحمد من التفريق بين أحاديث الرواة من حيث زمن تحديثهم، له أثره الكبير في الحكم على قبول الحديث أو رده بناءً على ذلك التمييز، ومن الثابت عند المحدّثين قبول ما حدثّ به المختلط قبل زمن اختلاطه، ورد ما حدّث به بعد الاختلاط، والتوقف فيما لم يتميز من حديثه(١٩٥).

خاتمة البحث.

وفي نهاية المطاف أرى من الضرورة بمكان بيان أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وهي:

١- لم تتعرض كتب السابقين لبيان مصطلح التوثيق النسبي من حيث التأصيل والتنظير، ولكنها فاضت بكثير من الأحكام النسبية التي توثّق بعض الرواة الضعفاء في حالات معينة، واعتبارات مخصوصة.

٢- أولى الإمام أحمد مسألة التوثيق النسبي واختلاف أحوال الرواة وهيئات التحديث عنهم عناية كبيرة في تعليلاته الكثيرة، أو في إجاباته على أسئلة تلاميذه، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تمييزه لأحوال الراوي الواحد، واختلاف أحكامه عليه باختلاف الزمان، والمكان، والشيخ، والتلميذ، وكيفية الأداء، وغير ذلك.

٣- ضرورة العناية بمسالة التوثيق النسبي المقيد بشيخ أو تلميذ أو مكان أو زمان أو غيره؛ وذلك لما له من أثر كبير على الراوي والمروي، وضرورة مراعاة ذلك في الحكم على الرواة والأحاديث.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

٤- كشف الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عن أن بعض الرواة قد تختلف حاله باختلاف شيوخه، أو اختلاف مواطن تحديثه، أو اختلاف أوقاته، وقد تتبع الباحث هذه المواطن، وقارنها بآراء غيره من النقاد الذين قد يوافقه بعضهم فيها تارةً، ويخالفه فيها آخرون تارةً أخرى.

٥- يوثّق الإمام أحمد بعض الرواة توثيقاً نسبياً مقارناً بغيره من الرواة، وأغلب هؤلاء الموثقين توثيقاً نسبياً هم من الأقران في السن والحفظ.

٦- بيّن البحث ضرورة التوفيق بين الأقوال المختلفة الواردة عن الإمام أحمد في الراوي الواحد، وحمل المطلق منها على المقيّد في كثير من الأحايين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

(١) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت ٨٣٤هـ/١٤٣١م)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلمية، بيروت. ومحمد بن مكرم بن منظور (ت سنة ٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، ، دار صادر، بيروت، (ط١) مادة وثق.

(٢) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٣، ١٤.

(٣) محمد رواس قلعجي، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٤٩٩/١.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٧١/١٠.

(٥) **المصدر السابق**، مادة وثق.

(٦) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، ٤٥٢/٢٦.

(٧) علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٤٧١هـ/١٠٧٨م)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط١)، ١٤٠٥هـ، ٣٠٨.

(٨) عبدالرحمن بن أحمد المشهور بابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٧هـ، (ط١)، ٢/ ٦٦٣.

(٩) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ-١٤٤٩م)، **النكت على ابن الصلاح**، تحقيق: د. ربيع ابن هادي عمير المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٧٧/٢.

(١٠) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ٦٦٣/٢.

(١١) **سؤالات المروذي**: رقم ٢٤٩.

(١٢) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (ط١)، ١٤١٤هـ، رقم ٣٠٠.

(١٣) ينظر: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط١)، ١٩٥٢م، ١٩١/٢. وأحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: يحيى مختار، دار الفكر، بيروت، (ط٣)، ١٤٠٩هـ، ٣٠٠/١. وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، **الكاشف في معرفة من**

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

لـه روايـة فـي الكتـب السـتة، تحقيـق: محمد عوامـة، دار القبلـة للثقافـة الإسـلامية، جدة، (ط١)، ١٤١٣هـ، ٤٧/١. **وميـزان الاعتدال**: ٤٠١/١. وأحمد بن علي بن حجر السقلاني (ت ٨٥٢ هـ-١٤٤٩م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص١٠٧. ومحمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الذهبي الشافعي (ت ٥٧٧- ١١٨١م)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت، ص١٩.

(١٤) أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ/٩١٥م)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، (ط١) ترجمة ٣٠.

(١٥) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ/٨٥٥م)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ، (ط١)، رقم ٥٦٧٥.

(١٦) ينظر: قول البخاري في: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ/١٠٦٦م)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج١، ص٨٩. وينظر: أنموذجا آخر في: مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (ط١)، رقم ٣٩٩، ١٨٨٩.

(١٧) ينظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**: ٤٣٥/٢. وأحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي (٢٦١هـ)، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج١، ص٢٥٠. ويوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف المزي، **تهذيب الكمال**، تحقيق: الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، (ط١)، ج٧، ص١٩٦-١٩٨. والذهبي: **الكاشف**، ج١، ص٢٧٣.

(١٨) **سؤالات أبي داود**، رقم ٣٠٣.

(١٩) ابن حنبل: **العلل** رقم ٣١٤١.

(٢٠) **المصدر السابق** رقم ٤١٢٨.

(٢١) **المصدر السابق**: رقم ٥٩١٤.

(٢٢) ابن حنبل: **العلل** رقم ٢٤١٢.

(٢٣) أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت ٢٧٠هـ/٩٦٥م) **المجروحين من المحدّثين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ج٢، ص١٩٠.

(٢٤) ابن عدي، **الكامل**، ٥، ٣.

(٢٥) ينظر: النسائي: **الضعفاء والمتروكين**، ص٧٣. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٢١٣/٦، والمزي، **تهذيب الكمال**، ٢٤١/١٤. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٩٣.

(٢٦) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م)، **المسند**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ج١، ص٧٣، رقم ٥٣٢.

(٢٧) ابن حبان، **المجروحين**، ٢٩٦/٢.

(٢٨) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ/١٠٧١م)، **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٢، ص٥٩. وأبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط١)، ص٢٠٨.

(٢٩) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٧، ص٢٣٢. وابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٣٠٣. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٦، ص١٢٦- ١٢٧. وأبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد المشهور بابن الجوزي (ت ٥٥٠هـ/١١٥٥م)،

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ج٣، ص٥٤. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٥، ص١٠٠-١٠٢.

(٣٠) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ١١٤/٩.

(٣١) ابن حبان، **المجروحين**، ٢، ٢٩٧.

(٣٢) ابن حنبل، **العلل** رقم ٧٢٦، ٢٦٦٧.

(٣٣) **المصدر السابق** رقم ١٢٨١.

(٣٤) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ-١٤٤٩م)، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ج٩، ص١٢١.

(٣٥) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ٢٥، ١٣٢.

(٣٦) ينظر: الذهبي، **الكاشف**، ٢، ١٦٧.

(٣٧) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**: ١٣٢/٢٥. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٤٧٥.

(٣٨) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ٢، ٢٣٦.

(٣٩) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ٢٥، ١٣٢.

(٤٠) ينظر: ابن حبان، **الثقات**، ٧، ٤٤٢.

(٤١) ابن حنبل، **العلل**، رقم ٦٨٨، وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ج١، ص٢٥٩.

(٤٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ٢٥، ١٣١.

(٤٣) ينظر: ابن حنبل، **المسند**، حديث رقم ١٧٦، ١٧٨، ٢٢٨، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٠، وغيرها.

(٤٤) ينظر: **المصدر السابق**، حديث رقم: ٢٢٩، ٦٢٧، ٨٨٠، ٩٨٤، ١١٢٣، وغيرها.

(٤٥) **سؤالات أبي داود**، رقم ٣٢٨.

(٤٦) المزي، **تهذيب الكمال**، ٢٦، ٤٦٤.

(٤٧) نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ/١٤٠٥م)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ج٧، ص٣٣٨.

(٤٨) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٦، ص٤٦٣.

(٤٩) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٩، ٤٠٥.

(٥٠) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٨، ١٠٢. والخطيب، **تاريخ بغداد**، ٣، ٢٧٧. والمزي، **تهذيب الكمال**، ٢٦، ٤٦٢- ٤٦٤.

(٥١) ينظر: حديث رقم ١٨٨٣، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٦٨٦٦، ٦٨٦٧، ٩٢٨٦، وغيرها، ومن النماذج الأخرى للرواة الذين وثقهم الإمام أحمد في بعض شيوخهم: شريك بن عبدالله القاضي، ينظر: **العلل**، رقم ٣٤٨، **وسؤالات المروذي**، رقم ٢٤. وعكرمة بن عمار العجلي، البصري، وينظر: **العلل**، رقم ٧٣٣، ٣٢٥٥. وفرج بن فضالة، أبو فضالة، التنوخي الحمصي، وينظر: **سؤالات أبي داود**، ٣٠٠، و**سؤالات ابن هانئ**، رقم ٢١٧٣. ونَجِيح بن عبد الرحمن، أبو معشر، **السِّنْدِيُّ المدني**، وينظر: ابن عدي، **الكامل**، ج٧، ص٥٢. ويحيى بن سليم القرشي الطائفي الخرّاز، ينظر: **سؤالات المروذي**، رقم ٢٥١، ٢٥٢. و**سؤالات أبي داود**، رقم ٢٣٨. **العلل**، رقم ٣١٥٠.

(٥٢) ينظر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، **فتح المغيث**

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٣هـ، (ط١)، ج١، ص١٦.

(٥٣) **سؤالات أبي داود**: رقم ٤٣٩.

(٥٤) ابن حنبل: **العلل** رقم ١٤٦٨.

(٥٥) ينظر: العجلي: **معرفة الثقات**، ٢٢٠/١. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٢٣٨/٢. وابن حبان، **الثقات**، ٥٢/٦. وسليمان ابن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ/١٠٨٢م)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج١، ص٣٨٤. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٢٢٥/١، **تقريب التهذيب**: ترجمة ١٠٤.

(٥٦) أحمد بن علي الأزهري، **مرويات الاثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في غير كتابه السؤالات**، جمع محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٣م، (ط١)، رقم ٣٨. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٢، ص٦٢.

(٥٧) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، (ط٩)، ج٧، ص١٠٠.

(٥٨) ابن حبان، **الثقات**، ٦، ١٤٥.

(٥٩) حيث قال: " ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدّث من حفظه". ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٣٨.

(٦٠) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ١، ٢٦٦. وابن أبي حاتم **الجرح والتعديل**، ٢، ٥٠٤. وابن حبان، **الثقات**، ٦، ١٤٤. وابن عدي الكامل، ٢، ١١٧. والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٧، ١٠٠. و**الكاشف**، ١، ٢٩١. و**ميزان الاعتدال**، ٢، ١١٧.

(٦١) ينظر: نماذج لذلك: ٣١٢، ١٢٨٨.

(٦٢) **سؤالات أبي داود**: رقم ١٩٨.

(٦٣) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان – بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (ط١)، ج١٢، ص٢٧٩.

(٦٤) **مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود** برقم ١٩٤٨.

(٦٥) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٦، ٣١٥.

(٦٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال . **رواية أبي خالد الدقاق**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف دار المامون للتراث، دمشق، ص٩٣.

(٦٧) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٣٩٥/٥. والعجلي، **معرفة الثقات**، ٩٧/٢. والباجي، **التعديل والتجريح**، ٨٩٦/٢. والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ٢٦٩/١.

(٦٨) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج٤، ص٤٣٠.

(٦٩) مرويات الأثرم برقم ١٦٧. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٢٤/٦.

(٧٠) مرويات الأثرم برقم ١٦٧. والخطيب، **تاريخ بغداد**، ١١، ٥.

(٧١) ابن حبان، **الثقات**، ٤٢٦/٨. والخطيب، **تاريخ بغداد**، ٣/١١. والذهبي، **الكاشف**، ٦٧٣/١. و**ميزان الاعتدال**، ٤٣٠/٤. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٦٧. و**تهذيب التهذيب**، ٣٩٠/٦.

(٧٢) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٦، ص٢٤. ومن النماذج الأخرى في توثيق الإمام أحمد للراوي اذا حدّث من كتابه دون حفظه: إبراهيم بن سعد الزهري المدني، ينظر: **المنتخب من العلل**، رقم ١٠٩. وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، ينظر: **سؤالات أبي داود**، رقم ٥٣٠.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

(٧٣) ابن حنبل، **العلل**، رقم ٢٥٥٦.

(٧٤) ينظر: أقوالهم في: ابن حبان، **المجروحين**، ١/١٢٠. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ١٩٨/٢. وابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ٢٨٢/١-٢٨٤. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ٤٠٨/١-٤٠٩. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٢٨٩/١،

(٧٥) **سؤالات الميموني**، رقم ٤٨١.

(٧٦) قال حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي: سألت أحمد بن حنبل ، عن رشدين بن سعد فضعفه ، وقدم ابن لهيعة عليه. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ٤١٣.

(٧٧) ورد توثيقه له في رواية أبي القاسم عنه، قال: "أرجو أنّه صالح الحديث". المزي، **تهذيب الكمال**، ٩: ١٣٩.

(٧٨) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ/١٠٧١م)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص١٣٤.

(٧٩) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ١٠، ٣١.

(٨٠) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٥١٣/٣. وابن حبان، **المجروحين**، ٣٠٣/١. وابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، ٢٨٤/١. والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، ٦٦/٢. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ٧٥/٣. و**تهذيب الكمال**، ١٩١/٩. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٠٩.

(٨١) **سؤالات أبي داود**، رقم ٣٠٠.

(٨٢) **سؤالات المروذي**، ٢٤٩.

(٨٣) ينظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ٦، ٢٢٦.

(٨٤) ينظر: ابن حبان، **المجروحين**، ١/ ١٢٤- ١٢٥.

(٨٥) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزبه الجعفي البخار (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، ج٢، ص٣٤٥.

(٨٦) ينظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ٦، ٢٢٤.

(٨٧) **المصدر السابق**، ٦، ٢٢٦. وابن حبان، **المجروحين**، ١، ١٢٨.

(٨٨) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ١٩١/٢.

(٨٩) ينظر: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧هـ/٨٩٠م)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص٢٤٦.

(٩٠) ابن عدي، **الكامل**، ١، ٣٠٠.

(٩١) ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ١، ٨٨.

(٩٢) ينظر: **الكاشف**، ج١، ص٢٤٨.

(٩٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ١، ١٠٩.

(٩٤) ينظر: النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص١٦.

(٩٥) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ١، ٤٠١.

(٩٦) ينظر: ترجمته: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ١٤٨/١. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٣٢١/١٠.

(٩٧) ينظر: النسائي، **السنن الكبرى**، ١، ٨٩.

(٩٨) ١، ٤٠٩.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

(٩٩) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ١، ٤٠٢.

(١٠٠) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الدَّارَقُطْنِيّ (ت ٣٨٥هـ/٩١٨م)، **السنن**، ج١، ص١٥٤.

(١٠١) ينظر: ترجمته: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت ٢٧٠هـ/٩٦٥م)، **مشاهير علماء الأمصار**، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م، ص١٤٥. والذهبي، **الكاشف**، ج١، ص٦٥٤.

(١٠٢) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، **سؤالات ابن هانئ**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ، رقم ٢١٧٣.

(١٠٣) **سؤالات أبي داود**، رقم ٣٠٤.

(١٠٤) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٣، ص١٥٨.

(١٠٥) **المصدر السابق**.

(١٠٦) ينظر: حاله في: **المصدر السابق**، والبخاري، **التاريخ الكبير**، ج٧، ص١٣٤. وابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٢٠٦. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٥، ص٤١٥.

(١٠٧) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٣، ص١٥٨.

(١٠٨) **المصدر السابق**، ج١٨، ص٥٧.

(١٠٩) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٧، ص٨.

(١١٠) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٦٦.

(١١١) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢٥٦.

(١١٢) ينظر: الباجي، **التعديل والتجريح**، ج٢، ص٧٤٢. وابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٧٤.

(١١٣) ينظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، **من تكلم فيه وهو موثق**، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص١٧٩.

(١١٤) ابن حجر: **تقريب التهذيب**، ٥٤١.

(١١٥) ينظر: العجلي: **معرفة الثقات**، ٢/٢٩٠

(١١٦) أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، ١٤١٦هـ، (ط٥)، ص٣٨.

(١١٧) ينظر: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت ٢٧٠هـ/٩٦٥م)، **الثقات**، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٥هـ، (ط١)، ج٧، ص٤٨٤.

(١١٨) ج٢، ص٢٢٧.

(١١٩) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٦٩.

(١٢٠) ابن حنبل، **العلل**، رقم ٣٧٩٧.

(١٢١) ينظر: ابن حنبل، **المسند**، حديث رقم ١٢٠٣، ومن النماذج الأخرى في توثيق الراوي في بلد معين دون غيره من البلدان، الوليد بن مسلم الدمشقي، ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (٧٧٤هـ)، **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، لابن عبد الهادي، دار الراية، الرياض، ص١٦٩. ويزيد بن هارون السلمي الواسطي، ينظر: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح**، الدار العلمية، الهند، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. رقم ١٦٠٥.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

(١٢٢) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٧٠.

(١٢٣) عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ/٨٢٧م) **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، (ط٢)، برقم ٨٣٢٤. من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم به، وفيه "وشيقة ظبي" وأخرجه أحمد في المسند برقم ٢٥٩٢٤ من طريق عبد الرزاق به.

(١٢٤) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٧١.

(١٢٥) **سؤالات أبي داود**، رقم ٢٢٨.

(١٢٦) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٩، ص٤١٩.

(١٢٧) مرويات الأثرم عن أحمد في غير كتابه السؤالات، رقم ٨٥، والمزي، **تهذيب الكمال**، ج٩، ص٤١٨.

(١٢٨) ابن عدي: **الكامل**، ج٣، ص٢٢٢.

(١٢٩) ينظر: **المصدر السابق**، والبخاري، **التاريخ الكبير**، ج٣، ص٤٢٧. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص٣٠١. و**تقريب التهذيب**، ت ٢١٧.

(١٣٠) **سؤالات ابن هانئ**، ٢٢٨٥.

(١٣١) **المصدر السابق**، ٢١٠٦.

(١٣٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ-١٤٤٩م) **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ص٤١٩.

(١٣٣) عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، **التاريخ**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (ط١)، ١١٦٠.

(١٣٤) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٦، ص٢٧٩.

(١٣٥) ابن رجب، : **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٧.

(١٣٦) **المصدر السابق**.

(١٣٧) ينظر: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الدَّارَقُطْنِيّ (ت ٣٨٥هـ/٩١٨م)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج٩، ص٢٥٣.

(١٣٨) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٤، ص٣٤٢- ٣٤٣. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٦، ص٢٧٩.

(١٣٩) ابن رجب، : **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٦.

(١٤٠) ابن حنبل، **المسند**، ج١٢، ص٢٥٣.

(١٤١) ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٣، ص٣٥٦. وأحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ/٩١٥م) **السنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (ط١)، ج٦، ص٨٥.

(١٤٢) ابن حنبل، **العلل**، رقم ٣١٣٢.

(١٤٣) محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢هـ) **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، بيروت، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ج٣، ص٢٥١.

(١٤٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٠٥.

(١٤٥) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٥.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20

s in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations ????? ?????? ?? ????? ?????? ??? ?????

(١٤٦) **سؤالات أبي داود:** ٥٦١.

(١٤٧) **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٤.

(١٤٨) **المصدر السابق.**

(١٤٩) ابن حنبل، **العلل:** رقم ٦٨٣.

(١٥٠) **سؤالات أبي داود:** رقم ٤٩٠.

(١٥١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٦١.

(١٥٢) ينظر: ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٨.

(١٥٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٩، ص١٠٨.

(١٥٤) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٧، ص٩٣.

(١٥٥) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٦١.

(١٥٦) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ج٢، ص٣٣٤. وابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص٥٨٦. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٦٠- ٦١.

(١٥٧) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٦٠.

(١٥٨) ينظر: ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص٤٤٤.

(١٥٩) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت ٢٦٦.

(١٦٠) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ج١، ص٤٥٣. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٣٦٦. وابن الكيال، **الكواكب النيرات**، ص٤٧. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٣، ص٣٧٣. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج١٢، ص٤٦٨-٤٧٠.

(١٦١) ابن حنبل، **العلل**، رقم ٨٦، ١١١٠.

(١٦٢) **سؤالات المروذي**، رقم ٢٥٤.

(١٦٣) ينظر: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت ٣١٠هـ -٩٢٣)، **تاريخ الأمم والملوك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٤، ص٤٦١.

(١٦٤) ينظر: ابن حنبل، **العلل**، رقم٣٠٩٣، ٤٦٥٣، ٥٣١٥، ٥٣٤٣. و**مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود**، ١٧٤٤، ١٧٤٥.

(١٦٥) ينظر: ابن عدي: **الكامل**، ج٣، ص٣٩٣- ٣٩٦. والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج٢، ص١١١-١١٢. ١١٢. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج١١، ص٩-١٠. وابن الكيال، **الكواكب النيرات**، ص٣٧.

(١٦٦) ينظر: ابن الكيال: **الكواكب النيرات**، ص٣٧. وصلاح الدين، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت ٧٦١هـ)، **المختطين**، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (ط١)، ص٤١.

(١٦٧) ينظر: أقوالهم في: المزي، **تهذيب الكمال**، ج١١، ص٨.

(١٦٨) **سؤالات أبي داود**، رقم ٢.

(١٦٩) **المصدر السابق.**

(١٧٠) ابن حنبل، **العلل**، ٣٢٣٤.

(١٧١) **المصدر السابق**، رقم ٢٣٨٢.

(١٧٢) **المصدر السابق**، رقم ٤٧٧٩.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17 [2021], Iss. 2, Art. 20

(١٧٣) محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، السلمي الترمذي (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م) **علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي**، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ، (ط١)، ج١، ص٣٤.

(١٧٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٤١٧. والعلائي، **المختلطين**، ص٥٨.

(١٧٥) ينظر: ابن عدي، **الكامل**، ج٤، ص٥٧. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج١٣، ص١٠١. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٣، ص٤١٦.

(١٧٦) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٤١٧. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج١، ص١٠١. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٣، ص٤١٦.

(١٧٧) **العلل** رقم ٢٦١١.

(١٧٨) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧١٠.

(١٧٩) **سؤالات أبي داود**، رقم٣١٠.

(١٨٠) **مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح**، رقم ١١٥٨.

(١٨١) **سؤالات أبي داود**، ٣١٠.

(١٨٢) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٥، ص٣٢٦.

(١٨٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٣٩٤

(١٨٤) **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، ص٢٢٣.

(١٨٥) ينظر: **مقدمة ابن الصلاح**، ص٣٩٢- ٣٩٣. و**تقريب التهذيب**، ت٤٢٣.

(١٨٦) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ج٢، ١٧٩. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٦، ص ٢٤٢. والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١، ص١١٤. ومن نماذج هذا النوع أيضاً: عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، ينظر: **العلل**، ٥٣٧٤.

(١٨٧) **سؤالات أبي داود**: رقم ٢٥٦، والذهبي، **الكاشف**، ج١، ص٥٩٠.

(١٨٨) **سؤالات المروذي**، ص٧٦.

(١٨٩) ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٥، ص١٨٢.

(١٩٠) الفسوي: **المعرفة والتاريخ**، ج٢، ص١١٠.

(١٩١) **سؤالات أبي داود**، ٢٥٦.

(١٩٢) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٦.

(١٩٣) ينظر: ابن عدي، **الكامل**، ج٤، ص١٤٥. والعلائي، **المختلطين**، ص٦٥. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٤، ص١٦٨. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت ٣١٩.

(١٩٤) ينظر: النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص٦٤. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٥، ص١٤٦. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج١٥، ص٤٩٠- ٤٩٢. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٤، ص١٦٧.

(١٩٥) ينظر: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ص١٢٩. وعبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج٢، ص٣٧٢- ٣٧٤.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/20